منظمة المرأة العربية
Arab Women Organization

واقع المشاريع الاقتصادية الموجهة للمرأة في الجمهورية اللبنانية

د/ إيرمـا مجدلاني

أستاذ الاقتصاد بجامعة القديس يوسف

*

*الباحثة المساعدة: السيدة/سارة حريري هيكل.

1. مقدمة

كانت المرأة اللبنانية رائدة في مجال العلم و التطور والإقتصاد قبل الحرب الأهلية في لبنان أي قبل 1975. ولكن الحرب ادت الى تغيرات عميقة في التركيبة الإجتماعية والإقتصادية و السياسية مما انعكس على تطور المرأة اللبنانية في مختلف هذه الميادين. فتراجع دور المرأة في كل القطاعات وأدى ذلك الى اتساع الفارق في المجتمع على صعيد التعليم و القدرة الإنتاجية و المستوى الفكري و الثقافي و الإنمائي بين النساء والرجال.

فعلى الصعيد الإقتصادي بقي عمل المرأة ثانويا" بالنسبة لكثير من النساء. فظهرت المخاطر في عدم توفر فرص عمل المرأة و في استغلال عملهـــا وتهميش دورها الإجتماعي مما اوجد تباينا" كبيرا" بين المرأة في المدينة والمرأة في الريف.

ووفق الإحصاءات المنبثقة عن التقارير الوطنية فإن مشاركة المرأة اصبحت محدودة في المجتمع و في أخذ القرار على مختلف المستويات. فلم تأخذ المرأة فرصاً" حقيقية" للوصول الى هيئات صنع القرار التنفيذي و التشريعي والقضائي.

وبعد انتهاء الحرب وضعت الدولة اللبنانية بالتعاون مع المنظمات والجمعيات الأهلية سياسات واجراءات لتحقيق التوازن في الإنماء و في الحقوق و الواجبات المتعلقة بالمرأة. فقد أطلقت الدولة مشاريع لتمكين المرأة وتعزيز قدراتها عن طريق التعليم والتدريب والتأهيل ومحو الأمية. فهدفت المشاريع الى توسيع نطاق التعليم ورفع مستواه والسعي الى قانون إلزامية التعليم وتشجيع الفتاة على الدخول الى معاهد وجامعات لتطوير مستوى التعليم على كافة الأصعدة وخاصة المستوى الفني والصناعي والزراعي والإداري والخدماتي.

فاتجهت المرأة خصوصا الى التعليم و المهن الإدارية. ولعبت المرأة ايضا دورا مهما في مجالات المهارات اليدوية و اقامت معارضا" وفنونا" لإحياء التراث و تسويق اعمالها و ذلك لتنشيط الصناعات المحلية و الإقتصاد اللبناني. وعملت المرأة ايضا في مجال التمريض و الحرف والصناعات المتعلقة بالخياطة و النسيج و الخدمات و العمل الزراعيّ وتحسنت انتاجيــة المرأة.

وإذا إستندنا إلى تقرير مركز الأسكوا للمرأة (2003) نرى أن اعلى نسبة إنتاجيـة هي للفتيات الشابات اللواتــي تتراوح اعمارهـــن بيــن 25 و29 سنة حيث ترتفع نسبة انتاجيتهن الى 35% مقارنة مع المرأة التي يتراوح عمرها بين 45 و49 سنة و نسبة إنتاجها 18 % .

كما ذكر التقرير أيضا تطورا" واضحا" في توزيع القوى العاملة في القطاعات عبر ازدياد دور المرأة في المهن الحرة و المحاماة و الهندسة و الطب و الصيدلـــة والتعليم الجامعي و ذلك من خلال ازدياد عدد الدورات التأهيلية و التشجيع و حث المرأة على اخذ القرار والإستقـــلال الشخصي، فاذا بها تلعب دورا" فعالا" في مجتمعها و غدت قدوة لغيرها مــن النساء. فنجد اليوم مثلا ان 50% من عمل الإدارة مخصص للنساء . وبعد الأحداث الأليمة التي عانت منها المرأة خلال الحرب أصبح العديد من النســـاء المعيلات الوحيدات للأسرة و العامل الأساسي للعائلة لذلك عملت المرأة في كل المجالات ومختلف القطاعات.

وبعد هذا التقدم الذي حققته المرأة فهي لا تزال تعاني من صعوبات تحول دون تقدمها و دون تحقيق طموحها تحد من حوافزها. فما زالت المرأة اليوم في لبنان تواجه مشاكل تحد من منافستها للرجل فتبقى الشهادات الرسمية وسيلة للتثقيــف الشخصي و مرحلة تمهد للزواج اكثر مما تمهد لمرحلة مهنية ناجحة.

ان نسبة دخول المرأة الى الجامعات هي بمعدل 45 % وهي نسبة ضئيلة قياسا الى البلدان المتحضرة و تبقى نسبة الأمية لدى النساء مرتفعة في المناطق الريفية و خاصة للفئات المتقدمة في السن فقد بلغت 20% في السنوات الأخيرة .

و بدت الحاجة ايضا الى تعديل بعض القوانين المجحفة بحق المرأة و برزت الحاجة الى تدخل الدولة للتأكد من تطبيق تشريعاتها و قوانينها. ونلاحظ ان المرأة لم تحظ بمراتب عالية في الوظائف العليا فهي قد حصلت على 9% فقط من هذه الوظائف و هي نسبة ضئيلة. وما زالت هنالك فوارق بين راتب المرأة مقارنة براتب الرجل. فراتب المرأة في كثير من المجالات يقارب الحد الأدنى للأجور و خاصة في مجال الأشغال اليدوية و المبيعات و التسويق وحتى التعليم 350000 ليرة لبنانية أي ما يوازي (230 دولار

اميركي) و في مجال الإدارة قد يرتفع هذا الأجر الى 600000 ليرة لبنانية (400 دولار اميركي) علما ان المعدل العام لراتب المرأة هو500000 ليرة لبنانية (330 دولار اميركي).

وجدير ذكره ان المشاكل ما زالت بارزة و خاصة بالنسبة للمرأة الريفية مما يستوجب التركيز في المرحلة المقبلة على التأهيل و التدريب المهني للمرأة العاملة لحل مشاكل البطالة فتنال فرصة حقيقية للوصول الى مراكز متقدمة في المجتمع. وهذا ما تطوق إليه منظمة المرأة العربية جاهدة" لتحقيق أهدافها السامية وإن هذه الدراسة المسحية ما هي إلا أول خطوة على طريق الهـــدف المنشـود.

2. أهداف الدراسة

تهدف منظمة المرأة العربية إلى تمكين المرأة من خلال إعداد برامج للنهوض بها في كافة المجالات لمواجهة التحديات ولتعزيز دورها في المجتمع. يستهدف مشروع الدراسات المسحية الرفع من كفاْءة البرامج المستقبلية التي تعمل على النهوض بالمرأة وتمكينها في مجال الاقتصاد. ويتوجه الإهتمام إلى اجراء مسوح شاملة للمشروعات والبرامج المنفذة في الدول العربية لمتابعة البرامج التي نجحت في إنجاز اهدافها او التي تعثرت في تحقيق هذه الأهداف من أجل تحديد رؤية شاملة على أساس مقارنة للبرامج والمشاريع المنفذة في الدول العربية. من خلال اجراء هذه الدراسة سيسهل على الدول العربية تحقيق التعامل والتنسيق وتبادل الخبرات بين دول الأعضاء في هدف رسم خطة لها طابع شمولي للنهوض بالمرأة العربية. فالتعرف على البرامج التي نفذت سيساعد في تحديد اولويات التحرك وفي تفادي الأخطاء مع الإفادة من التجارب الناجحة.

ولتحقيق الأهداف المذكورة قام فريق العمل بمسح المشاريع المطبقة للنهوض بالمرأة اللبنانية في مجال الإقتصاد .فركز الإهتمام على المشاريع التي تمّ أو جاري العمل بها من ناحية الحد من البطالة وخلق فرص عمل للمرأة. فالتوجه كان مبنيا" على سوق العمل وعلى الجمعيات أو المؤسسات الحكومية التي تساهم في توليد الدخل للمرأة ورفع إنتاجيتها بهدف تأمين دعم للأسرة اللبنانية والإقتصاد اللبناني على وجه العموم .
وتم التركيز أيضا" في الدراسة المسحية على معوقات المشاريع وعلى المشاريع التي لم تنجح في تحقيق أهدافها حتى تكون للمنظمة فرصة للتعرف على العوامل والتحديات التي قد تعوق مشروعا ما عن تحقيق أهدافه حتى يمكنها تفاديها عند التخطيط للمشاريع المستقبلية.
وتهدف الدراسة أيضا" إلى رفع التوصيات إلى منظمة المرأة العربية مع التركيز على القضايا الأولى بالمواجهة في لبنان. فبعد دراسة المشاريع المنفذة حاليا" يتم تحديد القطاعات التي يجب أن تستهدف المرأة في مشاريعها المستقبلية.

3. منهجية الدراسة

قام الفريق اللبناني في البحث و في المسح الاستطلاعي الواسع النطاق للجمعيات الأهلية العاملة على الأراضي اللبنانية و التي تعنى بشوؤن المرأة من المنظار الإقتصادي .
المنهجية التي اتبعت هي التالية:
- اختيار الجمعيات الأهلية التي تعنى بشؤون المرأة انطلاقا من لائحة شاملة للجمعيات الأهلية في لبنان ومن ثم تأمين سبل الإتصال بهذه الجمعيات .
- الأتصال هاتفيا بالمسؤولين تمهيدا لمقابلة شخصية.
- المقابلة الشخصية و ملء الإستمارة .
- انشاء مرجع توثيقي اثر زيارة كل مؤسسة و الحصول منها على منشورات و اصدارات عن نشاطاتها.

في مرحلة اولية فقد تمكن الفريق اللبناني من احصاء 500 جمعية أهلية عاملة في لبنان منها لبنانية و اخرى عربية ولقد توجه الإهتمام الى 42 جمعية تعنى بتمكين المرأة بتحسين انتاجيتها وتساعدها على توليد الدخل.
في المرحلة التالية شرحنا لهذه الجمعيات هاتفيا" هدف دراستنا المسحية. وقد ركز البحث مع مسؤولي هذه الجمعيات على المشاريع التي تنظمها في هدف مساعدة المرأة و حل المشاكل التي تحول دون استقلاليتها الإقتصادية في المجتمع و قد شرح لنا المسؤولون المشاكل التي يعانون منها و وافقوا على اعطائنا المزيد من المعلومات لإنجاز دراستنا.

من خلال هذه الإتصالات اتفق على تحديد مواعيد لقاء خلال شهري شباط واذار. ومن الملفت ان معظم هذه الجمعيات تعاونت معنا ورحبت بنا وبالمشروع واكدت على التعاون مع منظمة المرأة العربية مما يزيد من مصداقية هذا المشروع.
في المرحلة النهائية وخلال القسم الأول من شهر شباط بدأ الفريق اللبناني بالعمل المسحي و زار الجمعيات الأهلية العاملة في لبنان. وقامت الجمعيات التي قابلنا مسؤوليها بملء الإستمارة و بتقديم بعض الإقتراحات حول المشاريع التي تخص نهضة المرأة وترفع كيانها في المجتمع. وقد استكمل العمل

في شهر آذار وتمكن فريق البحث اللبناني من إتمام 210 استمارات متعلقة بمشاريع لها أثر على حياة المرأة الإقتصادية.

4. حدود الدراسة وأهم معوقات اجراء المســـح

- بعد الشروع في تنفيذ المسح، نود ان ندون الملاحظات التالية حول العمل المسحي و التي تتعلق بالمشاكل التي واجهها فريق العمل :

- وجد فريق العمل مشكلة في تحديد لائحة الجمعيات العاملة في لبنان. فعدد كبير منها وهمي، ليس لديه مشاريع فعلية على الأرض.

- ان معظم الجمعيات التي تحدثنا اليها لا تَعنى فقط بايجاد فرص عمل للمرأة على وجه الخصوص انما هي جمعيات عامة تهتم بشؤون المواطنين من الجنسين و هذه الجمعيات طبعا" لا تدخل ضمن نطاق عملنا . وعلى سبيل المثال هناك الجمعيات والبنوك الريفية التي تقدم فرص عمل يستفيد منها عدد كبير من النساء. لم يشمل المسح الذي قمنا به هذه الجمعيات التي تستفيد منها المرأة رغم أهمية مشاريعها.

- ان معظم الجمعيات النسائية التي اتصلنا بها في المرحلة الأولى لا تعنى بايجاد فرص عمل للمرأة بل تكتفي بالجانب النظري لا العملي فتدافع عن حقوق المرأة و تعقد المؤتمرات و تقدم حملات توعية منها نظرية ومنها عملية ولكنها لا تقدم مساعدات فعلية للمرأة. فالتوجه ليس عمليا" بل بحثيا" او نظريا". تلك ايضا" لم يشملها المسح .

- بالرغم من الإنطلاقة الناجحة لعملية المسح الا ان الأحداث الأليمة التي وقعت في لبنان في 14 شباط اثرت سلبا على تحركنا. فاضطررنا للتوقف عن العمل لمدة عشرة ايام و حالت بنا الظروف الى الغاء مواعيد عمل خلال اسبوع 14 شباط و الأسبوع التالي مع الجمعيات التي كنا قد تواعدنا على لقائها. فبعضها يقع في منطقة عين المريسة حيث وقع الحادث الأليم لرئيس الحكومة السابق رفيق الحريري و بعضها تابع لمؤسسات الحريري (جمعية بيروت للتنمية الأجتماعية و مؤسسة الحريري). لكننا تمكنا من متابعة العمل رغم المسيرات و التظاهرات فكان عملنا منجزا في الوقت المحدد.

- إن عدداً" كبيراً" من الجمعيات يعمل خارج العاصمة بيروت في الشمال و الجنوب و البقاع فكان فريق العمل يخصص نهاراً للإنتقال الى هذه المناطق.
اما فيما يتعلق بالجمعيات التي تعمل في المخيمات الفلسطينية فقد تم ملء الإستمارة عبر اتصال هاتفي لسوء الأوضاع الأمنية.

- وجد فريق العمل صعوبة في تحديد مواعيد الجمعيات الأهلية الكبيرة بسبب الإنشغال الدائم للمسؤولين فيها على نقيض الجمعيات الصغيرة التي أسرع مسؤولوها في لقائنا و إعطائنا المعلومات المطلوبة بكل رحابة صدر و حتى في دعوتنا الى زيارة صفوف الدراسة و متابعة نشاط النساء أثناء أوقات الدراسة.
وقد تذمر في بعض الأحيان مسؤولو الجمعيات الكبيرة لسبب الإستقبال المتكرر لأعضاء فريق العمل فطلبوا منا التنسيق مع قسم الإعلام و قسم الصحة و قسم التعليم لإرسال مندوب واحد فقط بسبب ضيق الوقت.

- في مرحلة ملء الإستمارات و جد فريق العمل صعوبة في معرفة المعلومات التي تتعلق بالتمويل للجمعيات فكان المسؤولون حذرين بإعطائنا حجم التمويل فرفض معظم المسؤولين تحديد حجم التمويل و اكتفى القسم الأكبر منهم بالتأكيد أن التمويل يشكل المشكلة الأكبر للجمعيات. ومن الملفت أن عدداً كبيراً من هؤلاء المسؤولين عندما طلب منهم معرفة حجم التمويل أثيرت شكوكهم و طلبوا الإستعلام عن المشروع بشكل تفصيلي و عن منظمة المرأة العربية و دورها وإدارتها والمسؤولين عنها بينما كان اهتمامهم ضئيلاً في بداية المقابلة.

فتوجه إهتمامهم الى هدف المشروع و شككوا بمدى إستفادتهم من ملء الإستمارة.
وقد أبدى بعض المسؤولين قلة ثقة في فائدة و نهائية المسح بحيث ان وفقاً لأبحاث وإستمارات سابقة لم تستفد الجمعية من اي دعم معنوي او خاصة مادي حينما كانت الوعود جمة و الوفاء بالوعود ضئيلة.
فانعدام الثقة عند البعض و قلتها عند الكثيرين استوجب شروحات إضافية من قبل فريق العمل لتفسير اهمية المشروع ودور منظمة المرأة العربية الذي كان يجهله الكثيرون من المسؤولين .

5. تحليل الإستمارات (هدف المشاريع حسب القطاعات)

تهدف المشاريع التي تنظمها الجمعيات الأهلية في لبنان الى دعم المرأة و تأمين دخل إضافي للأسرة و احيانا الى دعم الأرملة التي فقدت معيلها خلال الحرب . وهذا الدعم هو دعم مادي ومعنوي ينص على مشاركة المرأة في الحياة الإجتماعية و مشاركة الرجل في التجربة العملية.
ان المشاريع المطروحة تهدف الى دعم الأسرة على وجه العموم و المرأة على وجه الخصوص ومن ثم الى دعم الإقتصاد المحلي عبر زيادة الإنتاج على كافة الأصعدة الزراعية و الصناعية وتقديم الخدمات و هذا التفعيل لدور المرأة يمكنها من الوصول الى كافة حقوقها دون تمييز بينها وبين الرجل فتمكين المرأة مهنيا و ماديا يدعم شخصيتها و يمنحها الثقة بنفسها و يعطيها الحرية والإستقلال الشخصي و هذا الإكتفاء الذاتي يؤمن لها الإستقرار في العيش و الثبات في المواقف فتتمكن من تربية اولاد صالحين من اجل مجتمع صالح.
على ان اهم اهداف المشاريع هو خروج المرأة الى دنيا العمل والإجتماع بنساء عاملات و اقامة علاقات اجتماعية مع زميلات لها والإستفادة من تجارب نساء اخريات قد يساعدنها على ايجاد حلول لمشاكلها.

تتوزع المشاريع التي شملها الاستطلاع على القطاعات الإنتاجية على الشكل التالي:
خدمات 52%
صناعة 40%
زراعة6%

5.1 توزيع المشاريع في القطاع الزراعي :
تدعم المشاريع المرأة الريفية بتحسين مستوى معيشتها عبر برامج تتركز على الإرشاد الزراعي وهي برامج تطبيقية وليست نظرية ويؤمن لها بذلك إيرادات مادية.

تهدف المشاريع إلى المساهمة في تطوير الإقتصاد الريفي المتنامي و هذا من شأنه تقوية النسيجين الإجتماعي و الإقتصادي للمجتمعات المحلية فتسعى هذه البرامج والمشاريع الى تقوية المناطق الريفية عبر التوجه الى المرأة هناك بشكل خاص فتساعدها على لعب دور اقتصادي رائد في اطار تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة من اجل تحسين الحياة المعيشية للشرائح الأكثر فقرا.
إن تقوية قدرات النساء الريفيات ترتكز على تعليم المرأة تقنيات جديدة في القطاع الزراعي من خلال التنسيق مع مهندسين وخبراء لبنانين واجانب. فتستفيد المرأة من خبراتهم لتحسين انتاجيتها في العمل و الجدير بالذكر هواهمية التعاون و التنسيق بين الجمعيات و التي ركز عليها معظم المسؤولين عن البرامج. ان الدورات تستهدف التصنيع الزراعي و الإنتاج الغذائي و حتى السياحة الزراعية لتحسين انتاجية المجموعات المستهدفة من خلال تنفيذ او مراقبة دورات تدريبية.
ويمكن ايضا ان نذكر المشاريع التي تهدف الى مساعدة النساء الريفيات غير القادرات على مواجهة المصاعب الناتجة عن جمود الوضع الزراعي السائد. فتتبع المؤسسات خطط عمل مفصلة لتحسين نوعية معيشة العائلات الزراعية فتعمل على الدورة الإنتاجية ابتداء من الإنتاج و حتى تسويق المنتجات النهائية .
وتركز الجمعيات على تأمين صلة مباشرة مع الأسواق التجارية مركزة على تخفيض كلفة الإنتاج و تحسين نوعيته و زيادة مداخيل الأسرة و انشاء تعاونيات زراعية و توفير الأرشاد الزراعي و تفعيل عملية تسويق الأنتاج.

اما ما يخص التصنيع الغذائي والذي ترتفع نسبته إلى 11.5 من عدد المشاريع المنفذة فقد نجحت هذه المشاريع في لبنان لأنها تتوجه الى المرأة ولو كانت غير متعلمة. فهي مهنة سهلة تتقنها المرأة خلال أشهر قليلة كما أنها لا تستلزم رأس مال و استثمارات و انما يمكن للمرأة ان تعمل في منزلها و ان

تستفيد من الدورات في حياتها اليوميــة بالإضافة الـى تـأمين الدخـــل المعقـول . فتعلـيم المـرأة تقتيـات التصنيع والبيع وتدريبها في معامل لتحسين انتاجها يمكنها من الإنتقال مـن العمـل المنزلـي الـى العمـل الصناعي المنتج و غير المكلف.
تستفيد المرأة من المواسم في الريف لإنتاج غني و متنوع فتصنع الألبان و الأجبان و المربــى والعسل و الحلويات على انواعها كما تتعلم إدارة مشاريعها و هـذا مـا تحتاجـه المـرأة بعـد تعلــم التقنيـات لتحقيـق الإستقلالية و هنا لا بد من تسهيل القروض دعما لمشاريعها.
و هذا يستدعي تشجيع المرأة على ادارة مشاريعها بنفسها و توسيع تلك المشاريـع ومحاولة تطويرها.

5.2 توزيع المشاريع في القطاع الصناعي
كما تهتم الجمعيات الأهلية ايضاً بدعم القطاع الصناعي في مجـالات الخياطـة والتطريـز و تعلـيم النـساء الأشغال اليدوية و الصناعات الخفيفة. (وتبلغ نسبة المشاريع في هذا القطاع إلى بزاها) فالتـدريب علـى الخياطة و التطريز يحظى باهتمام كبير لدى النساء لأنه يمكـن المـرأة مـن مهنـة خـلال فتـرة قـصيرة دون الحاجة الى اكتساب تقنيات صعبة و معقـدة فـالمواد المـستخدمة غيـر عاليـة الكلفـة و تـستطيع المـرأة مزاولة هذا العمل في منزلها فتصنع المنتوجات و تبيعها في الأسواق . و بعض النساء يفضلن الخروج مـن منازلهن الى سوق العمل فيعملن في معامل للخياطة و لكنهن يتقاضين اجراً زهيداً.
و هنـا نـشير الـى دور الجمعيـات بعـد التـدريب لـدعم اسـتمرارية المـرأة فـي العمـل فتعطيهـا شـهادات وتساعدها في تصريف انتاجها. فـبعض الجمعيـات تعقـد اتفاقـات مـع مـدارس لـصناعة الــزي الرسـمي و البعض الأخر يدعم المرأة في تصدير بعض انتاجها الى الخارج. حتى ان بعض الجمعيات تهدي المتخرجات مكينات الخياطة لتثبت قدميها على طريق الإنتاج.
و هناك جمعيات اخرى تشتري القطع المنتجة من صاحباتها و تتولى بيعها، والـبعض الآخـر يقـيم معـارض دائمة في مراكزها لتسويق الإنتاج.
وبعد التدريب على الخياطة و التطريز تشجعها الجمعيـة علـى نيـل قـروض صـغيرة و علـى تطـوير العمـل الجماعي.
على ان اهمية هذه المشاريع تكون من خلال مـلء فـراغ المـرأة بعمـل مجـد و فـي الوقـت نفـسه تـؤمن لنفسها دخلاً و تحافظ علـى التطريـز التقليـدي التراثـي كمـا لاحظنـا فـي الجمعيـات الفلـسطينية التـي تسعى جاهدة للمحافظة على التراث الفلسطيني.

اما المشاريع التي تدرب المرأة على الأشغال اليدوية فهي متعددة في لبنـان ومجبذة من جانـب النـساء لسهولة تعلمها في فترة قصيرة و خاصة لدى المرأة الريفية أو الأمية فتدرب المرأة على صناعة الأشغال اليدوية و ذلك بالإستفادة من مدربين لبنانين. فتتقن المرأة مهنة في غضون اشهر معـدودة تعمـل بعـدها في منزلها مستفيدة من وقتهـا و منميـةً لقـدراتها الفنيـة و كـم تكـون المـرأة فخـورة عنـدما تـشارك فـي معارض و تبيع انتاجها و تحصل على مردود مادي و تبقـى الجمعيـة علـى اتـصال مـع المتخرجـات لتـأمين عمل لهن اذا اتيحت الفرص.

5.3 توزيع المشاريع في قطاع الخدمات
يعتبر قطاع الخدمات أهم القطاعات حيث يحـوز علـى 52% مـن مجـال المـشاريع و فـي قطـاع الخـدمات تـدرب الجمعيـات النـساء فـي ميـادين عـدة متفرقـة كتـصفيف الـشعر والتـزيين واسـتخدام الكومبيـوتر و المحاسبة و التمريض ... وتتبع المرأة دورات تدريبية لفتـرة قـصيرة تحـصل بعـدها علـى شـهادة تـشرف على اعطائها اياها وزارة العمل في أغلبيــة الأحيــان .
فدورات تصفيف الشعر و التزيين محببة من قبل النساء. لذلك ازداد عدد الخريجات في هذا المضمار لأنـه من السهل ايجاد فرص عمل بالإضافة إالى الإستفادة من الدورة التدريبية على الصعيد الشخصي.

وقطاع التكنولوجيا الجديدة يثير انتباه الفتيات خاصة لأن فرص العمل متـوفرة فـي المكاتــب والـشركات و المصانع و في مختلف الأصعدة.
ولوحظ أن الأمهات يقبلن على تعلم الكومبيوتر بتشجيع من اولادهن.

ومن المشاريع ايضا ادارة الفنادق وادارة ارشـيف المحاسـبة والتمـريض والتعلـيم و هنـاك مـشاريع اخـرى تسعى الى تنمية العمل النقابي عند النساء رغم التراجع للعمل النقابي في لبنان و العالم العربي.

ولا ننسى المشاريع التي تدرب النساء على العمل الإجتماعي و تدرب المرأة لتكون مرشدة اجتماعية تكون شخصيتها مميزة و تخدم عائلتها و مجتمعها و ربما تلعب دورا قياديا في اصلاح مجتمعها.

5.4 أهمية القروض
لتسهيل العمل في شتى القطاعات، تشجع الجمعيات المرأة على توسيع مشاريعها عبر أخذ قروض صغيرة لتدير مشروعا بنفسها و تطوره مع الوقت. فيقدم عدد من الجمعيات قروضا صغيرة" تتراوح بين 200$ و3000$ تسددها المدينة خلال سنتين و يقوم نجاح هذا المشروع على مدى توسيعه كل فترة بعد ان تنجح المرأة في مشروعها الأول وتسدد القرض تقدم لها الجمعية قرضا بقيمة أكبر والجدير ذكره ان عددا من الجمعيات لا يضع شروطا للمشاريع و لا يأخذ ضمانات بل يكتفي بتعهد شرف. وهناك من يقدم القروض دون فائدة و منهم من يتقاضى 11% كمعدل الفائدة بينما المعدل العام في السوق هو 20% وبعض الجمعيات تبدي تسامحا كبيرا مع المقترضات.
و الملفت للنظر ان القطاع المصرفي في لبنان يبدي كل التعاون لدعم المرأة . فالمصارف الخاصة تقدم مساعدات للجمعيات و تؤمن لها القروض بمعدلات فوائد متدنية.

5.5 أبعد من التدريب المهني
إن المشاريع التدريبية تهدف إلى مساعدة المرأة من خلال التدريب المهني في قطاعات الزراعة والصناعة و الخدمات و الجدير ذكره هو ان الجمعيات شرحت لنا ان دعم المرأة لا يتوقف فقط على التدريب المهني . بل يمتد ايضا الى تحفيز المبادرة الفردية للمرأة و تأمين استقلاليتها و تثبيت قدمها في عالم الإقتصاد في إطار السعي الى تحقيق التنمية المذكورة اعلاه فتسعى الجمعيات الى تطبيق عدد من البرامج التي تستهدف تمكين المرأة من العمل التنموي فتركز على تطوير القدرات في القيادة النسائية و على حث النساء على احداث تغيير على صعيدها الشخصي و على احداث تغيير ايجابي في علاقاتها مع افراد مجتمعها فتساعدها على ابراز دورها الذي طالما كان مهمشا.

يأتي الدعم أيضا في تشجيع المرأة على العمل الفريقي والجماعي كشبكة تستفيد الواحدة من تجربة الأخرى فتتضامن النساء مع بعضهن و تحققن سويا نجاحا بارزا. تستهدف المشاريع دعم التعاونيات النسائية وتطوير قدرات النساء في ادارة مشاريع مستقلة لتحسين الإنتاج والتسويق و محو الأمية الإقتصادية وتركز الجمعيات على تدريب النساء على دراسات الجدوى الإقتصادية وأصول التسويق و عرض مشاريع ريادية و استخدام التكنولوجيا الحديثة.
ولا ننسى الدعم لنضال النساء في كامل حقوقهن في سوق العمل لمعرفة الضمانات و الإمتيازات و لإدارة المشاريع.
و لإيصال المرأة العاملة لكافة حقوقها تدعم بعض الجمعيات تأمين حاضنات للأمهات كي تساعدها على الخروج الى عالم العمل. و هذا يساهم في تنمية قدرات المرأة و في بناء اسرة سعيدة و من ثم بناء مجتمع سعيد لأن تحسين العلاقات الزوجية يدعم استقرار الأسرة و سعادتها.

6. نتائــج المسح

6.1 : نتائج عامة
6.1.1 توزيع المشاريع
إذا انتقلنا الى الإحصائيات استنادا" الى تحليل الإستمارات و اذا توقفنا عند النسب المئوية لبعض المشاريع نلاحظ ان مجال الخياطة و التطريز يشمل 20,5% من المجالات و هي اعلى نسبة تدل على اقبال المرأة على هذه المهنة نظرا" لسهولة اكتسابها و عدم حاجتها الى رأس مال كبير.
و كذلك الأمر في مجال الأشغال اليدوية فقد حظي هذا المجال بنسبة لا تقل كثيرا عن سابقتها وهي 19 % ربما لأن هذه المهنة يتم اكتسابها بسرعة ويسر. تقل النسبة في مجال الكومبيوتر فقد بلغت 8,5% و ذلك لصعوبة اكتساب المعلومات في هذا المجال و ضعف الطالبات في اللغات الأجنبية وارتفاع اسعار الأجهزة.

6.1.2 توزيع المناطق

من خلال هذه الإحصائيات نلاحظ ان عدد كبيرا" من الجمعيات توسع مشاريعها في كل لبنان فتشمل كافة الأراضي اللبنانية وان العاصمة بيروت تستأثر وحدها 80 مشروعا بينما يضعف هذا العدد كثيرا" في المناطق 14 مشروعا في جبل لبنان و36 مشروعا في جنوب لبنان. تكشف هذه الأرقام عن خلل في توزيع المشاريع وهذا يؤدي الى ازدهار مناطق معينة قد لا تكون في حاجة ماسة اليها كالعاصمة مثلا.
و تحرم مناطق ريفية اخرى قد تكون في امس الحاجة اليها.

6.1.3 لمن تتوجه المشاريع

كما لاحظنا ان 70 % من المشاريع تتوجه الى طبقة النساء الفقيرات. و 19% من المشاريع تعنى بالمرأة ايا كانت حالتها المادية و لا تضع الفقر شرطا للمساعدة . و هنا نبدي اسفنا للفئة الأولى التي لا تمد يد العون إلا للمرأة الفقيرة لأن غاية المشاريع عامة هي نهضة المرأة و تحقيق ذاتها مهما كانت احوالها المادية.

6.1.4 تنفيذ المشاريع

تنفـذ الجمعيات الأهلية 96% من المشاريع.
وهذه النسبة المرتفعة تؤكد على دينامكية الجمعيات الأهلـية ونشاطاتها واهمية دورها خلال الحرب الأهلية وبعدها. وجدير بالذكر ان الدولة تساهم في دعم كثير من هذه الجمعيات.

6.1.5 النشاطات

قد امكن احصاء 194 جمعية تقدم برامج تدريب و تأهيل للمرأة. وهنا نركز على أهمية دعم النشاطات الأخرى مثل التقنيات الفنية التي تحتاجها النساء في مسيرتها بعد التدريب المهني. فهي تحتاج أيضا إلى قروض ودعم إجتماعي للفترة المستقبلية.

6.1.6 المستوى التعليمي

كما امكن احصاء المشاريع التي تتوجه الى النساء المتعلمات و الأميات فتبين ان:
61% من هذه المشاريع تتوجه الى المرأة الأمية
24% تتوجه الى من يتمتعن بدراسة ثانوية
وهنا نلاحظ أن الجمعيات تركز عملها على المرأة الغير متعلمة فتدربها على مهنة سهلة لا تحتاج إلى تقنيات معقدة. وهناك جزء آخر من الجمعيات تتوجه إلى المرأة المتوسطة التعليم لتدربها في أكثر الأوقات على العمل على الكمبيوتر.

6.1.7 المستوى التوظيفي

81% من النساء يلتحقن بالدورات و هن عاطلات عن العمل.
اما الباقيات فهن عاملات يلتحقن بالدورات بغية مضاعفة مهاراتهن او تحسين اوضاعهن المعيشية.

6.1.8 الوضع الأجتماعي

73% من المشاريع تعنى بالمرأة سواء أكانت تزوجة ام أرملة ام عزباء. ولكن فريقا اخر يجعل من اهدافه:
- رعاية الأيتام
- النساء السجينات
- النساء الفلسطينيات

وهؤلاء يعنون بالأيتام شعورا" بالواجب الإنساني و رغبة في ان يتحول الأيتام في ما بعد الى نشطاء بارزين في حقل الخدمات الإجتماعية العامة.
والذين يهتمون بالنساء السجينات يفعلن ذلك خشية ان تتحول السجينات الى ادوات جريمة تضر بالمجتمع و بالمحيط الذي ينتمين اليه.
ونضيف الى ذلك مساعدة المرأة الفلسطينية المحرومة من حقوقها المدنية فتدعم بعض الجمعيات صمودها بإعطائها فرصة للتعلم و التدريب و المشاركة في الحياة العملية.

6.1.9 مصادر تمويل الجمعيات الأهلية

تبين ان هنالك ثلاثة مصادر لتمويل الجمعيات الأهلية في لبنان و هي :

- التمويل الذاتي
- المنظمات الدولية
- مساهمة الدولة اللبنانية

فالتمويل الذاتي نعني به المساعدات التي يقدمها القيمون على الجمعيات الأهلية نفسها لمؤسسات الحريري و مؤسسة رينيه معوض أو الزكاة التي يدفعها الأفراد عن انفسهم في شهر رمضان المبارك.
وتلعب المنظمات الدولية دورا بارزا في هذا المجال فبعض الجمعيات الحكومية الأميركية والأوروبية و منظمة الأونروا تساهم في تقديم الدعم المادي لهذه الجمعيات الأهلية.
كما ان الدولة اللبنانية عبر مكتب الإستخدام الوطني تدعم عدداً من هذه الجمعيات.

6.2 المشكلات والتحديات للمشاريع

6.2.1 على الصعيد العام

عانت المرأة في لبنان و ما تزال تعاني من الإضطهاد الناجم عن عدم النظرة الى المرأة كشخص متساو مع الرجل فالنظرة التقليدية السائدة هي التي تقول ان الرجل هو الذي يعيل عائلته و هو السيد الامر المطلق ...
ولا يزال المردود المادي الناتج عن تعليم البنات اقل من مردود تعليم الذكور.
وفي الأونة الأخيرة حصلت قفزة نوعية في لبنان حققت الكثير من المطالب للمرأة وغيرت علاقتها بالمجتمع فتجاوزت التمييز بين الجنسين و تساوت المرأة والرجل في الحقوق فتغيرت النظرة الى المرأة و خاصة في المدينة حيث لعبت المرأة دورا هاما في مجتمعها و عبرت عن نضوج الحركة النسائية في لبنان متجاوزة العوائق و محققة الكثير من الأهداف.

احرزت المرأة هنا تقدما كبيرا خلال السنوات الأخيرة فدخلت البرلمان اللبناني و دخلت الى الوزارة مؤخرا . و قد رشح بعضهم سيدة لتولي رئاسة الحكومة في الأشهر المقبلة. وعلى الرغم من هذا التقدم فلا تزال هناك عقبات كثيرة تقف في طريق تقدمها.
ان المشكلة الكبرى التي تواجهها المرأة اللبنانية اليوم هي عدم إتاحة الفرص امامها للنهوض فاذا استثنينا البيئات المتنورة التي تتيح لبناتها ان يكملن دراستهن و ان يتولين مراكز عمل متقدمة في المجتمع اللبناني ما يزال الكثير منها لا تتيح للفتيات ان يتلقين دراسة ابتدائية فقط، ومن ثم يتم اعدادهن لخدمة الأسرة تمهيدا للزواج المبكر...
واذا توغلنا إلى أعماق المرأة نجدها يائسة محبطة تعاني من شعور بالنقص والغبن اللاحقين بها من جراء التمييز بينها و بين الرجل في سوق العمل.
ونحن نلاحظ هذا اليأس في عدم التزام النساء بالدورات التدريبية فهن يبدأن بحماس شديد ثم ينقطعن فجأة عن التدريب لشعورهن بعبء اضافي يضاف الى اعمالهن المنزلية تلك الأعمال التي ينظر الرجل اليها على انها من اختصاص المرأة وحدها.
ثم إن كثيرا" من النساء لا يعرفن قيمة العمل بل ينظرن إليه على انه شقاء أبدي فيصلين إلى الله ان يتوب عليهن من العمل و كأنه لعنة إلهية او خطيئة.

ومن المعيب أن المرأة تفضل المساعدات المادية على المساعدات المعنوية. فكثيرا ما نلاحظ سيدات متسولات يتمتعن بصحة جيدة يقفن على أبواب المنازل طالبات حسنة، فاذا عرض عليهن عمل يأبين ذلك و يقابلن العرض بسخرية واشمئزاز...
ومن اهم القضايا التي يواجهها المجتمع هي قضية التنمية و رفع مستوى المعيشة و الدخل و تحقيق النمو الإقتصادي . و في الآونة الأخيرة اهتم كثير من الباحثين والدراسيين في مجال الأقتصاد بتفعيل دور المرأة في التنمية وذلك بالتلأؤم مع احتياجات المجتمع حتى يتحقق الدور المرجو منه و المطلوب.
فتهميش مساهمة المرأة في النشاط الإقتصادي و عدم ابراز دورها و عدم تقدير جهودها التي تبذلها يضعف من عزيمة المرأة و يكون السبب الأول في عدم تشجيع المرأة على متابعة الدورات و عدم الإهتمام بالخروج إلى سوق العمل.

فالمرأة العاملة في لبنان هي أكثر عرضة للمخاطر من الرجل حيث تتركز و ظائفها في القطاعات او المهن المنخفضة الأجور.

إن فرص التوظيف المتاحة للمرأة غالبا ما تكون أضيق نطاقا و هناك وجود فروق كبيرة في أجور الأناث و الذكور و ذلك يعود إلى الفروق في مستوى التعليم و الخبرة و الى نظرة المجتمع للمرأة و خاصة في القطاعات الجديدة في مجال التكنولوجيا حيث ما يزال المجتمع يرى ان المرأة اقل براعة و ما يزال التمييز الشديد ضد المرأة يؤدي بها الى الإحباط بدل ان يكون حافزا لها الى الأمام .
وأصحاب العمل ما يزالون يعتقدون أن المرأة أبطأ في التطور فيتجاهلون قدراتها و مكانتها و يستمرون في تمييزهم غافلين عن قدراتها و دورها في تأمين دخل اسرتها.
والفجوة اصبحت ملحوظة في اجور الجنسين و خاصة في الريف.
وهذا التمييز في سوق العمل لا يعكس تدني انتاجية المرأة بل هو يعود الى نظرة المجتمع الى المرأة و ربما الى انعدام وجود المهارات و الخصائص عند المرأة على المستوى التعليمي.
فاذا أضفنا الى عامل الإحباط الذي تعاني منه المرأة عاملا آخر نجد تحديات خارجية تعيق حركة نموها، فالمجتمع الذكوري يفضل عمالة الرجال على النساء . و هو اذا استخدم المرأة فانما يستخدمها ليبخسها حقها في الأجور. فهي تفتقر الى الضمان الإجتماعي و التأمين على الحوادث ثم إنها تعمل بأجر يومي دون ان تخضع الى دوام محدد استنادا" الى قانون العمل.
ثم إن المرأة اذا عملت و إذا انتجت فهي تصطدم بعوائق منها صعوبة تصريف انتاجها و محدودية فرص العمل و عدم جدوى معارض انتاجها تلك المعارض التي ينظر اليها على انها عالية الكلفة بسبب المضاربات في السوق المحلي و غياب رعاية الدولة.

و ما زالت المشاريع في اطارها الإجتماعي ترتب عليها مجموعة من السلبيات: ان المشاريع التي تقوم بها الجمعيات تعلم المرأة مهنة و تعطيها التقنيات اللازمة ولكن هذا التعليم لم يصاحب بتغيير في المستوى الثقافي و العلمي والنفسي و الإجتماعي.
فالمرأة المحبطة و المكسورة الجناح تحتاج الى دعم معنوي قبل المادي و خاصة في المراحل الأولى لتستمر في عملها.

6.2.2 على صعيد القطاعات

6.2.2.1 مشكلات المرأة الريفية

اذا كانت المرأة اللبنانية تعاني من أزمات حادة في المدينة, فأن المرأة الريفية ليست أحسن حالا" منها, فهي أيضا" تعاني من عدم اتاحة فرص العمل أمامها وعدم توفر أساليب التدريب على العمل فلا تكتسب جدارة و الماماً في فنون العمل. فالريف اللبناني يفتقر الى تنمية "الفكر التعاوني" والمساعدات المالية اذا قدمت للمرأة فلا تقترن بالمساعدات الإجتماعية, لمواكبة نجاح المشروع على أن أكبر صعوبة تواجهها المرأة هناك هي صعوبة تصريف الإنتاج, وفقدان للتنمية البشرية المستديمة.
وحبذا لو أن هناك عناية بإنتاج النباتات الطبية, التي لاتجد مؤيدا" لها.
لقد سيقت المرأة الى الحقول, أو مصانع الإنتاج الزراعي, فغدت أسيرة المكان تعمل بأجر متدن,لتعود بعده الى عملها المنزلي الشاق.... كما رأينا إن 1% من المشاريع المنفذة في الريف تتعلق فقط بالتقنيات الزراعية. فأكثر المشاريع تتوجه إلى دعم الصناعات الغذائية (45%)
فنجد أن المرأة قد أقبلت على هذا المجال برحابة صدر, دون سابق خبرة أو تدريب, ولكنها واجهت المرأة في هذا المضمار مصاعب في تصريف الإنتاج وعانت من المضاربة, كما نسمع مثلا" في صناعة الحلوى شكوى من المنافسة في مدينة صيدا التي تستأثر بهذه الصناعة. والنسوة هناك شكين من عدم أستمرارية العمل اذا وجدنه.
كما يشكين من أن السوق المحلية محدودة, خلافا" للأسواق التجارية في المدن.
فالريف في أمس الحاجة الى توسيع المعامل, وانشاء التعاونيات الزراعية والتدريب على العمل واعتماد تقنيات جديدة للتعليب مثلا". كما أن هنالك حاجة لتوعية المرأة الريفية على أهمية العمل والإنتاج وهذا امر غير سهل فقد روت إحدى الجمعيات الأهلية أنها قدمت لإحدى النساء عددا" من الخراف

لتعتني بها وتؤمن موارد عيشها ولكنها فوجئت بأن المرأة كانت تبيع الخرفان واحدا" واحدا كلما احتاجت الى بعض النقود.

6.2.2.2 على صعيد الصناعة

6.2.2.2.1 مشكلات الأشغال اليدوية

يلاحظ أن قطاع الأشغال اليدوية, يعاني مشاكل عدة وربما تعود الأسباب لعدم اهتمام الناس بها, فعلى الرغم من أنها تؤدي خدمة لعدد من المعوقين الذين يستفيدون منها، ولكن المجتمع اللبناني قلما يكترث بهذه الأعمال. والجمعيات الأهلية قلما تهتم بالنحتاذا تبين أن صناعة السّجاد هي صناعة محلية أبدى الناس إنزعاجهم منها, وفضلوا المصنوعات الأجنبية عليها, وقل كذلك على سائر المنتجات التي لايثق المواطنون بها, واذا وثقوا بها وآمنوا بجودتها ابتعدوا عنها لارتفاع اسعارها بسبب إرتفاع أسعار موادها الأولية و هذه الأشغال تبقى في منازل أصحابها لإستحالة إمكانية التصدير الخارجي .
واذا أقيمت معارض محلية للأشغال اليدوية, فإن المعروضات تفتقر الى الذوق الفني الرفيع وهي تقام في أمكنة ضيقة تخلو من الديكورات الجذابة و لا يرتادها إلا فئة قليلة من الناس و ينتهي المعرض بمردود مادي بسيط بسبب منافسة المنتوجات الصينية والسورية الأرخص ثمنا.

6.2.2.2.2 مشكلات الخياطة و التطريز

يعاني قطاع الخياطة و التطريز ازمة حادة في هذا الوطن الذي اشتهر تاريخيا بتربية دودة القز و صناعة الحرير.
ان اكبر عقبة يواجهها هذا القطاع هي المضاربة الأجنبية و الألبسة الجاهزة و الصينية على وجه الخصوص.وتعاني المؤسسات من فقدان رأس المال الكافي لتمويل المشاريع في هذه المهنة العريقة في لبنان فنجد الكثير منها يعتمد على المكينات القديمة ويعجز عن شراء المعدات الحديثة المتطورة بالإضافة الى ارتفاع كلفة المواد الأولية في السوق كالخيطان مثلا" فتفرض الدولة رسوما جمركية باهظةعلى المواد الأوّلية المستوردة ممّايؤدي الى ارتفاع في الكلفة...
ثم ان بعض المؤسسات قد دمرتها الحرب اللبنانية الأهلية و لم تعد تصلح للعمل و بعضها اعتمد على موارده الذاتية حتى استطاع النهوض و لو بعد وقت طويل و دون دعم حكومي كجمعية اليد البيضاء للسيدات في عالية.
واذا كانت المعارض تساهم في رواج الإنتاج فإنها لا تجدي نفعا كما روى لنا المسؤول عن جمعية تنظيم الأسرة التي اقامت معرضا للمطرزات دفعت 500$ لقاء استئجار صالة و لم تجن من المعرض سوى 100 $.وتعود الأسباب الى انعدام الثقة بالإنتاج المحلي و ارتفاع كلفة التصنيع ازاء المضاربة الأجنبية المنافسة و لا يخفى ان هذه المهنة تستلزم فنا و ذوقا وموهبة وهذه مؤهلات تفتقر إليها المعروضات في بعض الأحيان.

6.2.2.3 على صعيد قطاع الخدمات

6.2.2.3.1 مشكلات تصفيف الشعر

هذه مهنة جديدة اضحت شائعة في لبنان. فمعظم النساء يفضلن ارتياد صالونات تصفيف الشعر وقد تزايد عددها في الأسواق العامة و الشعبية و حتى المنازل اصبحت تتسم بالإعلانات الجذابة لتلك المهنة التي لا تحتاج الى رأس مال كبير. ولكن هذا الإقبال الشديد على هذه المهنة ادى الى زيادة عدد الخريجات دون ان يتمتعن بمهارة و ذوق رفيع و هذا ما دفع الى المنافسة والبطالة و الشكوى من قلة العمل فقد يستغرق تدريب الفتاة على العمل ثلاثة اشهرتنبري بعدها الى افتتاح صالون دون ان تملك رأس مال كاف للمعدات و الديكور، علما بأن هذه المهنة تحتاج الى خبرة طويلة و تدريب فني منظم.

6.2.2.3.2 مشكــلات الكومبيوتر

لا شك ان استخدام الكومبيوتر اصبح اليوم هو الخط الفاصل بين الحضارة والتخلف، فاذا كان الغرب قد سبقنا في هذا المجال، فعلينا ان نلحق به. فاذا استثنينا العاملين في هذا المجال من الجامعيين تبقى شريحة مهمة من المجتمع تجهل استخدام آلة العصر. فالنساء اللواتي حاولن أن يدخلن هذا القطاع دخلنه من النافذة دخولا خجولاً بدلاً من ان يدخلنه من الباب الواسع العريض فهن يتلقين دورة واحدة لشهر او شهرين ثم ينقطعن عن الدراسة لجهلهن اللغة الأنجليزية وثقافتهن المتوسطة والمحدودة و عجزهن عن منافسة المتخرجات من الجامعات. واذا وجدت احداهن عملاً فهي تعطى الحد الأدنى للأجور، كما يلاحظ ضآلة اعداد الكومبيوترات و محدودية انتشارها في المدن و عجز المرأة الريفية عن مواكبتها بالإضافة إلى قدم انظمتها غير المتطورة وهناك جمعيات تقوم بتأجير هذه الكومبيوترات القديمة و بعضهم يستأجرها بدل شرائها لارتفاع اسعارها.

6.2.2.3.3 مشكــلات التمريض

ومن المشكلات الأخرى التي تعاني منها المرأة نلاحظ وجود مشكلة مجال التمريض فتلتحق الفتاة بمهنة التمريض و تدرس ثلاثة اشهر و تبدأ البحث عن عمل فلا تجد. فالريف اللبناني يخلو من المستشفيات التي تتجمع في المدن، فاذا كانت الخريجة محظوظة و التحقت باحدى المستشفيات تمنح اجرا يقل عن الحد الأدنى للأجور لعدم تعمّقها بالإختصاص من جهة، ولمنافسة خريجات المعاهد الطبية لهن فتستخدم في التنظيف والأعمال التي تعتبرها حقيرة.

6.2.2.4 مشكلات البرامج الإجتماعية

اما البرامج التي ترتكز على المساعدات الإجتماعية فهي تعاني من مشكلة اتكالية المرأة فدار الأيتام التي تتكفل بتعليم الأيتام و تدريبهم على حرفة يعتاشون منها حتى سن الثامنة عشرة تصطدم بأن الأم تطالب بالمساعدة المادية دون الموافقة على متابعة تدريب على حرف كما أن أمهات المعوقين لاتتعاملن مع الأخصائيات اللواتي ينصحن الأمهات بالقيام بأعمال تدريب لمعالجة أولادهن المرضى زاعمات انهن يائسات محبطات دون ان يقمن بمبادرة شخصية في مدّ يد العون الى أولادهن وإلى الجمعية وإلى المجتمع .

كما تشكو جمعية اخرى من أن طالبات مهنة المرشدة الإجتماعية لا يتمتعن بالإستقرار النفسي و الثقة بالنفس و هاتان الصفتان ضرورتان لكل اختصاصية في هذه المهنة.

ونلاحظ أيضا قلة المشاريع الإجتماعية (1%) رغم أهميتها.

6.2.2.5 على صعيد القروض

تسعى بعض الجمعيات الأهلية الى تقديم قروض مادية لتحسين المستوى المعيشي للمرأة. و لكن يؤخذ على هذه القروض انها خجولة لا تكفي لإقامة مشروع متكامل فهي في حدها الأدنى200 $ و في حدها الأقصى 3000 $ في بعض الجمعيات.

ثم ان الجمعيات تشكو من أن عدداً كبيرا من هذه المشاريع قد فشل و النسوة لم يسددن سوى 20% من قيمة القرض. وقد لاحظت هذه الجمعيات ان معظم النساء يعجزن عن الالتزام بتسديد القرض في الموعد المحدد و هن يجهلن كيفية ادارة مشاريعهن، وقد تتحايل بعضهن فيشترين بيقمة القرض حلى و ادوات زينية لمنازلهن. وتشكو بعض النساء من ان رجالهن إذا تأكدوا من وجود مال مع الزوجات يسلبونهن اياه لذلك لوحظ ان المرأة الأرملة هي الأسرع في استخدام القرض لاعتمادها على نفسها و عدم تدخل الرجل في رأس مالها.

6.3 المشكلات التي تواجهها الجهات المنفذة للمشاريع

إن دور المرأة قد تغير ايجابياً" بعد الحرب الأهلية في لبنان. وهذا التغير النوعي لم يكن لولا التزام المجتمع كله به و إثر توعية الرجل الى حقوق المرأة المهدورة.
فبعد ان ادرك الرجل ان عمل المرأة هو جزء اساسي لبناء مجتمع صالح تكون فيه العلاقات الإجتماعية مبنية على احترام متبادل و تكافؤ في الفرص و العطاء بين الرجل و المرأة، برز دور المرأة دورا مشرفا للأسرة اللبنانية .

و هنا برز ايضاً" دور الجمعيات غير الحكومية في لبنان – خلال الحرب وبعدها- في دعم المرأة اقتصاديا. فقد اخذت هذه الجمعيات على عاتقها حث المرأة على مشاركة فعالة في اعادة بناء مجتمعها.
وهنا لا بد ان نثني على دور هذه الجمعيات الأهلية التي حلت محل الدولة في كثير من المجالات او نسقت مع الحكومة اللبنانية لتنفيذ مشاريع انمائية للمرأة فواصلت حث الحكومة على القيام بالتزاماتها الإجتماعية و الإقتصادية والإنمائية و ذلك بالتعاون مع منظمات دولية عبر التمويل.
لقد اعطت هذه الجمعيات الأهلية الإهتمام الكبير للمرأة بإتاحة فرص التعليم والتثقيف والعمل امامها و بازالة العراقيل من امامها فإعتبرت الجمعيات الأهلية في لبنان ان دور المرأة اساس في التقدم الإقتصادي مدركة ان المرأة الجاهلة لا يمكن ان تربي جيلا صالحا.

غير ان هذه الجمعيات تواجه مشكلات عديدة مادية وتقنية.

6.3.1 المشاكل المادية

من أهم المشاكل التي تعاني منها الجمعيات هي المشاكل المادية. فمصادر التمويل مجتمعة تصطدم بعوائق تحد من فعاليتها فهي تعاني من عدم استمراريتها و ديمومتها، وانقطاعها احيانا يؤدي الى تجميد بعض المشاريع او إلغائها.
ثم ان مصادر التمويل قد تعد احيانا بتمويل مشاريع و لا تفي بوعدها و لئن وفت بوعدها فـلا تحصل الجمعيات الأهلية الا على جزء يسير مما وعدت به. فعلى سبيل المثال، جمعية (عامل) لم تحصل الا على خمس المبلغ الذي وعدت به من الإتحاد الأوروبي وبعض المشاريع تحتاج الى وقت محدد و مصادر التمويل لا تسمح بذلك. وفي بعض القطاعات لا تمول الدولة وانما تكتفي باعطاء شهادات.
وهناك جمعيات تشكو من صعوبة مباشرة عملها بعدما هدمت الحرب مؤسساتها و لم تجد مصادر لتمويل إعادة تشغيلها.

6.3.2 المشاكل الإجتماعية والنفسية التي تعاني منها المرأة

اكدت جمعيات كثيرة بأن مشكلة المرأة ليست مادية فقط وانما المشكلة الحقيقية تكمن في التعاطي مع المرأة الخاملة الغير راغبة في العمل فهناك الكثير من الدورات المجانية التي يقل عدد المنتسبات اليها واذا التحقن بها فانهن لا يلتزمن ببرنامج الدورة او ينقطعن كليا عن التدريب. لذلك تجد الجمعيات صعوبة في التعامل مع المرأة فهي في معظم الأوقات محبطة لا تعرف قيمة العمل و على الجمعية ان

تشجع المرأة و تدعمها معنويا والا فقد المشروع قيمته و لذلك تشعر الجمعية ان من واجبها ان تزرع في نفوس النساء محبة العلم و منزلة العمل و شرف القيام به .
ويلاحظ ان الأعباء المعيشية و الفقر و الحاجة تدفع المرأة الى اليأس والإهمال. فهي لا تقدر الفن و خاصة المرأة الأمية وتجهل في بعض الأحيان هدف المشاريع وخاصة الجديدة منها كفرز النفايات مثلا.
من هذا المنطق يجب دعم المرأة نفسيا" واجتماعيا" و فتح افاق العمل أمامها ودعوتها الى الخروج من بين جدران منزلها و الأخذ بيدها الى سوق العمل ورفع الظلم عنها و هذه مسؤوليات جسيمة اخذتها الجمعيات الأهلية على عاتقها في حين لم تلتفت اليها مصادر التمويل.

6.3.3 مشاكل سوق العمل

تود الجمعيات مساعدة المرأة في ايجاد فرص عمل لها و في تصريف انتاجها و لكنها تجد صعوبة في ذلك فالجمعيات تأبى ان تتوسل الى السوق لبيع انتاج المرأة فلو توسلت مرة فلا استمرارية في نجاح هذا الأمر في المرات المقبلة.

6.3.4 المشاكل اللوجستية

و يمكننا ايضا ان نذكر المشاكل التقنية للجمعية في تنفيذ المشاريع فنذكر على سبيل المثال دوافع الدورة التدريبية اذا كانت قبل او بعد الظهر. ففي بعض الأحيان يتعذر على المرأة متابعة الدورة قبل الظهر لإرتباطها بعمل ما. او يصعب عليها المتابعة بعد الظهر لأنها تقوم بمسؤولية الإشراف على اولادها في المنزل. و بعض الجمعيات تشكو من ضيق مساحتها و تطلب تمويلاً لتوسيع دائرة رقعتها لتتسع لعدد أكبرمن المشتركات في الدورة.

6.3.5 مشاكل سوء الإدارة

و جدير بالذكر ايضا سوء الإدارة في بعض الجمعيات التي تترأسها امرأة طاعنة في السن تفتقر الى همة الشابات المتحمسات للعمل و امثال تلك المرأة لا يجدن استعمال الكومبيوتر و يفتقرن الى روح المبادرة و التجديد.

7. التوصيات المستقبلية

بعد أن استعرضنا المشكلات العامة التي تعانيها الجمعيات الأهلية العاملة في لبنان في تنفيذ مشاريعها والتي تدفع ثمنها المرأة تتبادر الى أذهاننا الاتجاهات المستقبلية التالية التي نأمل أن تزيل العقبات وتزيد من فعاليّة المشاريع:

7.1 القضايا الأولى بالمواجهة

- اقامة حملات توعية تشرح للمرأة ماهية المشروع ومنافعه على حياتها فيصبح نوعا" من التوجيه المهني. فمجمل النساء لا يدركن خصائص المشاريع وأهدافها وفرص العمل التي تخلقها.

فينخرطن في مشاريع تقليدية كالخياطة والتطريز وتصفيف الشعر لأنها إمّا تبحث عن سهولة في العمل وإما تجهل أهمية المشاريع التي تستخدم تدريبا" تقنيا" يتطلب جهدا" ومهارات فالتوجه المهني سيعرف النساء و سيطابق بين تطلعات النساء و المشاريع المتوفرة.

- اقامة معارض دائمة و موسمية لتصريف الإنتاج وبإمكان الجمعية أن تعرض المنتوجات للبيع في مركزها الأساسي أو في حوانيت صغيرة موزعة في عدة نقاط بيع أو حتى تشجيع النساء على البيع في المنازل.

اياَ كان شكل هذه المعارض، على الجمعية القيام بحملات تسويق متنوعة ومركزة عند إستعمال عدة وسائل كالإعلان التلفزيوني أو الإذاعي أو بتعليق الملصقات في الأماكن العامة. كما ان باستطاعة النساء تسويق منتوجاتهن شخصيا" عبر البيع المباشر المتنقل.

فبإمكاننا تلخيص هذه الملاحظات عبر التشديد على أهمية إتباع سياسة تصريف عامة تسمح في الوقت عينه تأمين مردود للمتدربات وملاءمة القدرة الشرائية ومتطلبات المستهلك. لذا ليس بالإمكان تطبيق الأسعار عينها على مختلف شروحات المستهلكين بحيث أن المناطق الفقيرة لا تستطيع إستيعاب منتوجات باهظة الثمن أو منتجات رفاهية. ويمكن أيضا" الإستفادة من مواسم الإصطياف وقدوم المغتربين والزوار الأجانب والعرب عبر إقامة معارض موسمية في وسط بيروت أو في قرى الإصطياف. ويجب الإستفادة من التواجد اللبناني في الخارج وعقد إتفاقيات وعقود لتصدير الإنتاج المحلي خاصة للأعمال الحرفية والتقليدية التي يكثر الطلب عليها في الخارج لكونها تراثية تغني الإرث الثقافي والتنوع. فهذه الإتفاقيات تحد من مشكلة تصريف الإنتاج لأنها تؤمن أسواقا" أوسع وخاصة" صلبا" دائماً" أي مردودا" مستداما.

- الترشيد الاقتصادي الحديث للمشاريع التقليدية من خلال إتباع أفكار واستراتجيات تطوير المهن التي تتطلب مهارة يدوية و فنية. والأخذ بعين الإعتبار مبادىء الاستثمار المجدي والإنتاجية.

- التركيز على الدعم المعنوي للمرأة بالإضافة إلى الدعم المادي في سوق العمل و هذا قلما تلتفت اليه الجهات الممولة للمشاريع. فعلى القيمين على الجمعيات منح المرأة ثقة أكبر بنفسها و تدريبها على إدارة المشروع بنفسها و خلق عامل الإبداع الشخصي وتحمّل مسؤولية النجاح أو الفشل. وهنا نذكر بأن النقص في دعم المرأة المعنوي يعود إلى عدم تفهم الممولين للمشاريع كما ذكر القيمون عن الجمعيات الأهلية.

فيجب تخصيص قسم من التمويل الى الدعم المعنوي للمرأة عبر متابعة المرأة من قبل مرشدات إجتماعية.

- التركيز على دعم المبادرة الفردية للمرأة عبر تسهيل تمويل المشاريع الصغيرة التي تستلزم قروض محددة الأجل بفوائدة مخفضة.فهذه المبادرة تحد من مشكلة البطالة و تؤمن عملا مستقلا و مستدام تستطيع بجهدها و نشاطها توسيعه مع مرور الوقت.

- التوزيع العادل للتمويل على الجمعيات . فهناك جمعيات لا تشكو من مشكلة تمويل بل تعرف فائضاً في ميزانيتها و أخرى لا تستطيع تنفيذ مشاريعها التي لا تزال عالقة . فبعض الجمعيات الصغيرة مثل جمعية العاملية شكت من سوء التوزيع و حرمان بعض الجمعيات من تلك المساعدات .

7.2 تطوير قطاعات المرأة التي يجب أن تستهدف بالمشاريع

- التركيز على المشاريع التي توجّه المرأة نحو المختبرات والعمل النقابي وحفظ الأرشيف وفرز النفايات وإنتاج النباتات الطبية. فهذه المشاريع قد تخلق فرص عمل وفيرة بحيث أن هذه الخبرات نادرة في سوق العمل اللبناني وخاصة" النسائي والمناطقي.

من هذا المنطلق قد تؤمن هذه المشاريع مردودا" يكفي المرأة لتشجيع إستقلاليتها في مشاريع متنوعة.

- التركيز على قطاع التكنولوجيا الجديدة والاستفادة لذلك من التمويل العالمي خاصّة". فعدد كبير من الجمعيات التي قابلنا مدراءها نقلوا إلينا رغبتهم بإقامة مشاريع تتعلق بالكومبيوتر او ربما تطوير المشاريع التي ينفذونها عبر زيادة عدد الكومبيوترات أو حتى تطوير الأجهزة المستعملة.

و يمكن أيضاً ان تركز على مجالات إستعمال الكومبيوتر أو حتى صيانتة هذه الأجهزة و هو قطاع جديد تستطيع المرأة من خلاله الدخول الى عالم التكنولوجيا.

- ضرورة متابعة مشاريع محو الأمية و مشروع محاربة العنف ضد المرأة فهذان المشروعان يحوزان على اهتمام مجمل الجمعيات الأهلية و خاصة في الريف اللبناني حيث نسبة الأميات عالية و حيث المرأة ما تزال معذبة و مهدورة الحقوق.

7.3 مجالات التنسيق والتعاون بين جهات مختلفة

- تشجيع التنسيق بين الجمعيات الأهلية لتفادي تكرارالمشاريع وعدم التركيز على نشاط واحد كما هو الحال في مجال تصفيف الشعر أو الخياطة أو التطريز. هذا النوع من المشاريع يفرز كما"هائلا" من الخريجات العاطلات عن العمل.

- التعاون مع الجمعيات الإقتصادية و وزارتي العمل والشؤون الإجتماعية وكافة قطاعات الانتاج لتعريف المؤسسات الإقتصادية بمؤهلات المتدربات في الجمعيات وامكانياتها على العمل الوظيفي الثابت و الموسمي وبالتالي حلّ مشكلة فرص العمل. ففي مجال الخياطة و التطريز على سبيل المثال بإمكان الجمعيات بالتعاون مع الوزرات المختصة عقد اتفاقات مع مصممي الأزياء اللبنانيين الذين دخلوا عالم الشهرة العالمية. فالتعاون مع المصممين يعيد إحياء هذا القطاع و يحدث تجديداً و تطويراً في هذا المجال الذي يعتبره الكثير تقليدياً .

- وأما في مجال الصناعات العذائية، يمكن للمرأة عقد اتفاقات مع الإستهلاكيات لتأمين الأطعمة الجاهزة للبيع بشكل مستمر. فهذه المبادرة ستؤمن فرص عمل للمتدربات وستسهل حياة المرأة العاملة وتخفف أعباء عملها وتؤمن إحتياجاتها المنزلية.

و في مجال تنسيق الأزهار بإمكان الجمعيات السعي الى عقود مع شركات تنظيم الأعراس لإشراك المتدربات على المساعدة في المناسبات و الإحتفالات المهمة.

في مجال الأشغال اليدوية على الجمعيات التعاون مع البلديات و شركات الهندسة و الديكور لفتح المجال امام النساء للمساهمة في تزيين المناسبات والأبنية و المحال و الشقق السكنية عبر هذه المبادرة بإمكان النساء إستخدام مهارتهن بشكل دائم و توسيع نطاق عملهن. فالرسم على الزجاج و صنع الفسيفساء يستخدم لتزيين المعابد و الحدائق العامة والأبنية الحكومية.

على سبيل المثال يمكن للصناعة الغذائية أن تستفيد من مهارت المتدربات على الإنتاج الزراعي وفن مهارات الكومبيوتر وإدارة المشاريع .

8. الخاتمة

ساهمت الجمعيات الأهلية في لبنان بعد الحرب مساهمة فعالة في توفير التدريب و بناء القدرات للمرأة عبر تقديم التنمية الأقتصادية و الإجتماعية.

وهذا الدور الذي لعبته عزز الحوار حول السياسات المرتبطة بالفقر والإقتصاد والتنمية الإجتماعية و الجندر في لبنان.

ان المرأة اللبنانية التي واجهت تحديات الحرب و عانت طوال سنوات طويلة من الظلم والإنتهاك لا يصعب عليها اليوم مواجهة تحديات المجتمع و لا بد ان تكون على مستوى المسؤولية و تكون رائدة بالمثال الذي تقدمه عن وعيها والتزامها ببناء وطن جدير بأن يرتكز على التساوي بينها و بين الرجل و على بناء اسس اقتصادية تدعم بها الأسرة و الوطن.

فنجاح المجتمع و ازدهاره و تطوره انما هو تفعيل دور المرأة و إدراك مدى قدراتها و طاقاتها وتقديم كل مساعدة لها لتنمو و تتقدم و عندئذ فقط يستطيع الوطن ان ينمو و يتقدم.

فالنجاح هذا لا يتم الا بتضافر الجهود و التعاون الكلي بين الجمعيات نفسها من جهة و بينها و بين الأجهزة الحكومية من جهة اخرى و في مد الجسور مع المؤسسات العالمية التي تهتم بهذا الموضوع.

فالتوصيات ترتكز على التعاون بين الجمعيات و الدولة و يبقى الرهان على مدى رغبة المرأة في التجديد و الخلق والإبتكار والإبداع .

الملاحق

جدول رقم 1: أنواع المشاريع		
نوع	عدد	%
خياطة , تطريز	43	%20.5
أشغال يدويّة	42	%20.0
تصفيف شعر, تزيين	32	%15.2
صناعات غذائية	24	%11.4
كمبيوتر	18	%8.6
إدارة أعمال	12	%5.7
خدمات طبية	8	%3.8
حضانة أطفال	6	%2.9
تنسيق أزهار	6	%2.9
قروض	5	%2.4
تقنيات زراعية	3	%1.4
لغات	3	%1.4
مساعدات إجتماعية	1	%0.5
صيانة خليوي	1	%0.5
فندقيّة	1	%0.5
مساعدة الأمهات العاملات	1	%0.5
التدخّل المبكر (أرامل)	1	%0.5
إدارة أرشيف	1	%0.5
تصوير ومونتاج	1	%0.5
تدوير النفايات	1	%0.5
مجموع	210	%100.0

جدول رقم 2: توزيع المشاريع حسب القطاعات		
	عدد	%
زراعة	14	%6.7
صناعة	86	%41.0
خدمات	110	%52.4
مجموع	210	%100.0

جدول رقم 3: موقع تنفيذ المشروع	
في كل لبنان	45
بيروت	80
الشمال	51
الجنوب	36
جبل لبنان	14
المخيمات	5
القرى	6

جدول رقم 4: توزيع المشاريع حسب طبيعة الجهة المنفذة		
	عدد	%
حكومية	6	%2.9
أهلية	203	%96.7
إقليمية	1	%0.5
دولية	0	%0.0
مجموع	210	%100.0

جدول رقم 5: توزيع المشاريع حسب الأنشطة	
خدمات إجتماعيّة	17
تقديم قروض	9
تدريب وتأهيل	198
مساعدات مالية	8
مساعدات فنّية	22

جدول رقم 6: توزيع المشاريع حسب المستوى التعليمي للفئة المستهدفة		
	عدد	%
جامعية	2	%1.0
ثانوية أو أقل	50	%23.8
غير متعلّمة	128	%61.0
لا يهمّ	30	%14.3
مجموع	210	%100.0

جدول رقم 7: توزيع المشاريع حسب الحالة الوظيفية للفئة المستهدفة		
	عدد	%
تعمل لحسابها الخاص	14	%6.7
تعمل لدى الغير	9	%4.3
لا تعمل	169	%80.5
لا يهمّ	18	%8.6
مجموع	210	%100.0

جدول رقم 8: تصنيف الفئة المستهدفة حسب الحالة الإجتماعية		
	عدد	%
متزوجة	25	%12
مطلّقة	1	%0
أرملة	6	%3
غيرمتزوجة	24	%11
لا يهمّ	154	%73

المجموع	210	**%100.0**

جدول رقم 9 : تصنيف الفئة المستهدفة حسب الحالة الإقتصادية		
	عدد	**%**
فقيرة	156	%74.3
متوسطة	15	%7.1
لا يهمّ	39	%18.6
المجموع	210	**%100.0**

جدول رقم 10: طبيعة التمويل	
دولية	102
اقليمية	4
محلية	159

جدول رقم 11: توزيع المشاريع حسب المناطق والقطاعات				
	زراعة	**صناعة**	**خدمات**	**مجموع**
الريف	8	34	34	76
المناطق	1	28	40	69
لا يهمّ	5	24	36	65
مجموع	14	86	110	210

جدول رقم 12 :توزيع المشاريع حسب المناطق والقطاعات				
	زراعة	**صناعة**	**خدمات**	**مجموع**
الريف	%3.8	%16.2	%16.2	%36.2
المناطق	%0.5	%13.3	%19.0	%32.9
لا يهمّ	%2.4	%11.4	%17.1	%31.0
مجموع	%6.7	%41.0	%52.4	%100.0

جدول رقم 13: توزيع المشاريع حسب المناطق والأنشطة						
	خدمات إجتماعية	**قروض**	**تدريب**	**مساعدات مالية**	**مساعدات فنية**	**مجموع**
الريف	5	3	73	1	9	91
المناطق	7	0	64	1	6	78
لا يهمّ	5	6	61	6	7	85
مجموع	17	9	198	8	22	254

جدول رقم 14: توزيع المشاريع حسب القطاعات والمستوى التعليمي				
	زراعة	**صناعة**	**خدمات**	**مجموع**
جامعية	0	0	2	2
ثانوية أو أقل	0	6	44	50
غير متعلّمة	11	67	50	128

لا يهمّ	3	13	14	30
مجموع	14	86	110	210

جدول رقم 15 : توزيع المشاريع حسب القطاعات والمستوى التعليمي (%)

	زراعة	صناعة	خدمات	مجموع
جامعية	%0.0	%0.0	%1.0	%1.0
ثانوية أو أقل	%0.0	%2.9	%21.0	%23.8
غير متعلّمة	%5.2	%31.9	%23.8	%61.0
لا يهمّ	%1.4	%6.2	%6.7	%14.3
مجموع	%6.7	%41.0	%52.4	%100.0

جدول رقم 16: توزيع المشاريع حسب الجمعيات

اسم الجمعية	عدد المشاريع
جمعية الشابات المسيحيات	11
الجمعية الأهلية للتأهيل	11
جمعية لجنة الاعداد	11
جمعية سيدة المتن	9
المقاصد	8
مؤسسة رينيه معوض	8
جمعية التنمية الريفية	8
مؤسسة الصدر	8
الجمعية النسائية للتكافل	8
جمعية بيروت للتنمية	7
جمعية العمل التطوعي	7
دار الأيتام	7
جمعية تنظيم الأسرة	6
دار الأمل	6
عامل	6
النجدة	6
جمعية الخدمات الإنسانية في الشمال	6

بربير	5
الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية	5
جمعية مشغل سيدة النجاة	5
مواساة	5
الرابطة النسائية الخيرية	5
الصعود	4
الحركة الاجتماعية	4
صوت المرأة اللبنانية	4
الجمعية النسائية الخيرية	4
مركز الدراسات والتدريب والتأهيل	4
عرسال	4
لجنة حقوق المرأة اللبنانية	3
عاملية	3
صوت المرأة العاملة	3
الجمعية الوطنية للخدمات الطبية	3
جمعية سيدات الجبل الخيرية	3
جمعية السيدة زينب الخيرية	3
أجيال 2	2
جمعية اليد البيضاء للسيدات	2
وزارة الزراعة	1
أهلنا	1
وزارة الشؤون الاجتماعية	1
الوكالة الأميريكية للتنمية	1
التعاونية الريفية	1
البنوك الريفية	1
مجموع	210

جدول رقم 17 :عدد المشاريع السنوية				
			112	**قبل 1995**
1999	**1998**	**1997**	**1996**	**1995**
155	142	139	135	112
2004	**2003**	**2002**	**2001**	**2000**
201	192	190	181	175

جدول رقم 18: مدة المشاريع		
	عدد	**%**
لا جواب	0	0
10-0	101	48.10
20-10	76	36.19
أكثر من 20	33	15.71
مجموع	**210**	**100**

جدول رقم 19 : طبيعة المشروع		
	عدد	%
لا جواب	2	1
دوري	189	90
متكرر	16	7.6
مرة واحدة	3	1.4
مجموع	**210**	**100**

جدول رقم 20: عدد المستفيدين لكل مشروع		
	عدد	**%**
لا جواب	1	0.5
50-0	130	61.9
100-50	40	19
أكثر من 100	39	18.6
مجموع	**210**	**100**

الرسم البياني رقم 1: أنواع المشاريع

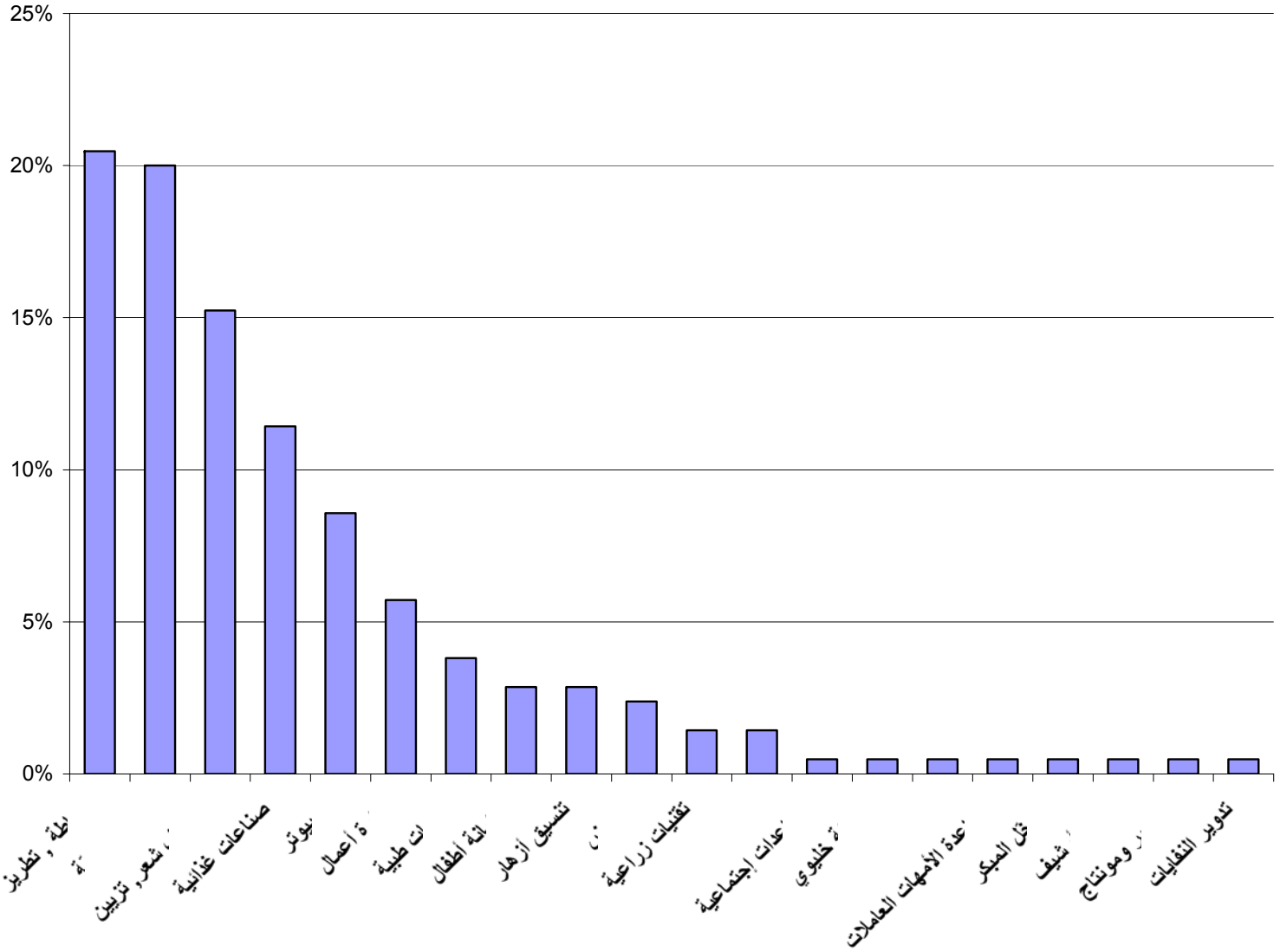

الرسم البياني رقم 2: توزيع المشاريع حسب القطاعات

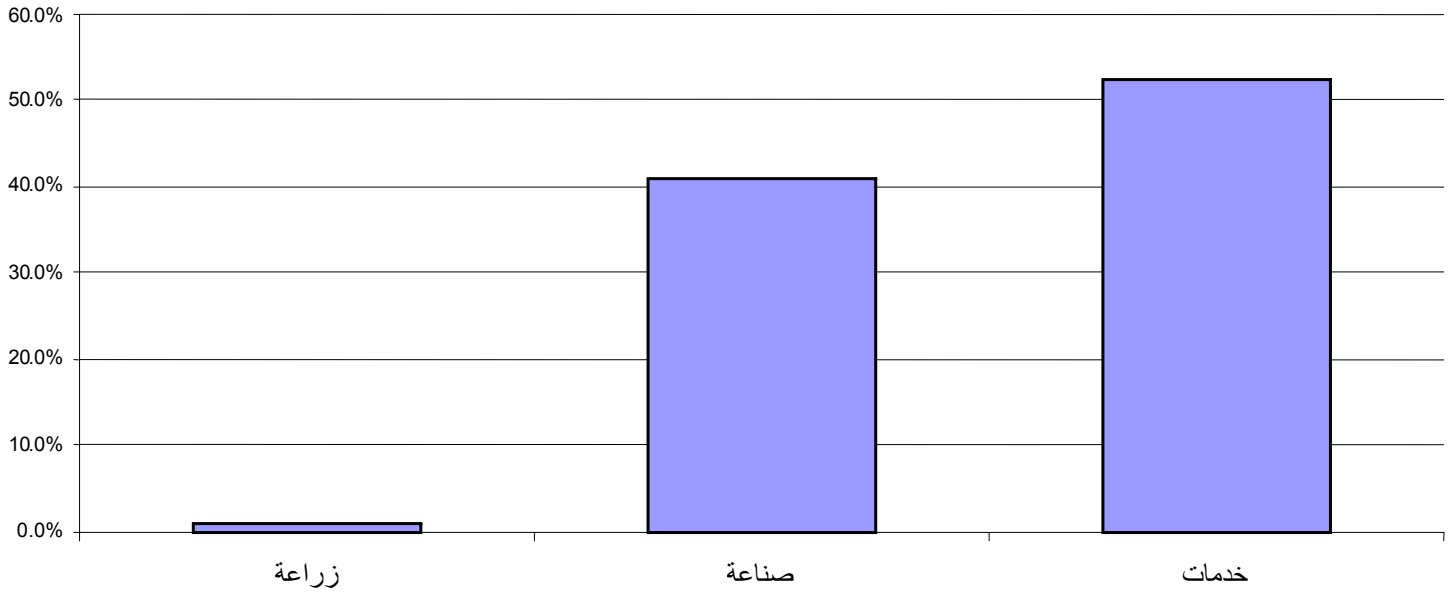

الرسم البياني رقم 3: موقع تنفيذ المشروع

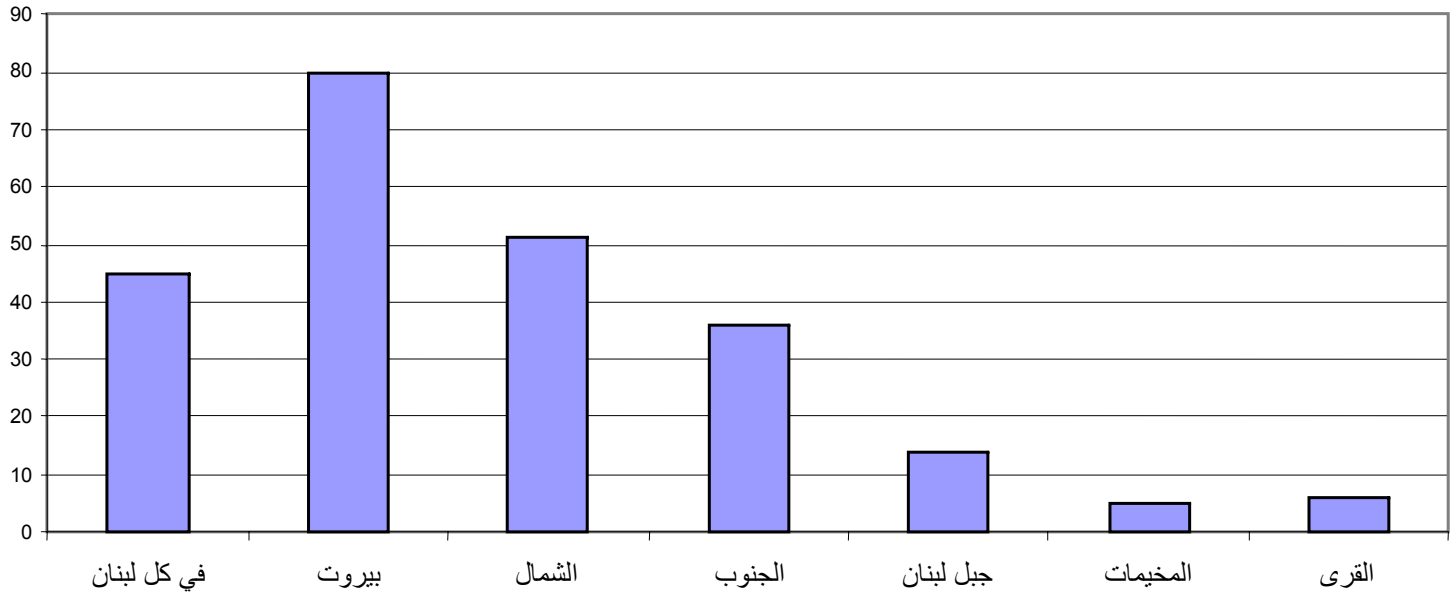

الرسم البياني رقم 4: توزيع المشاريع حسب طبيعة الجهة المنفذة

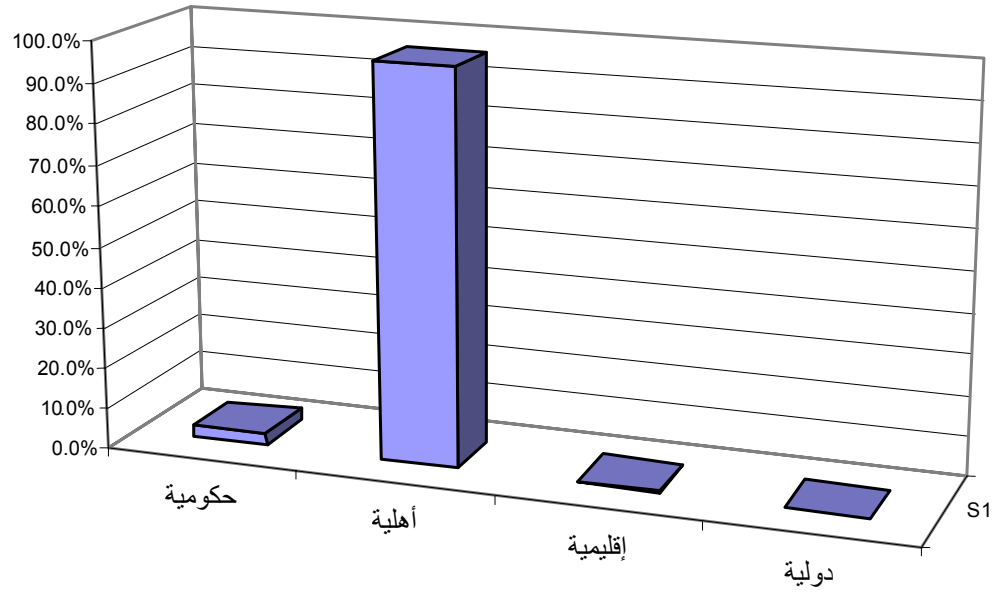

الرسم البياني رقم 5: توزيع المشاريع حسب الأنشطة

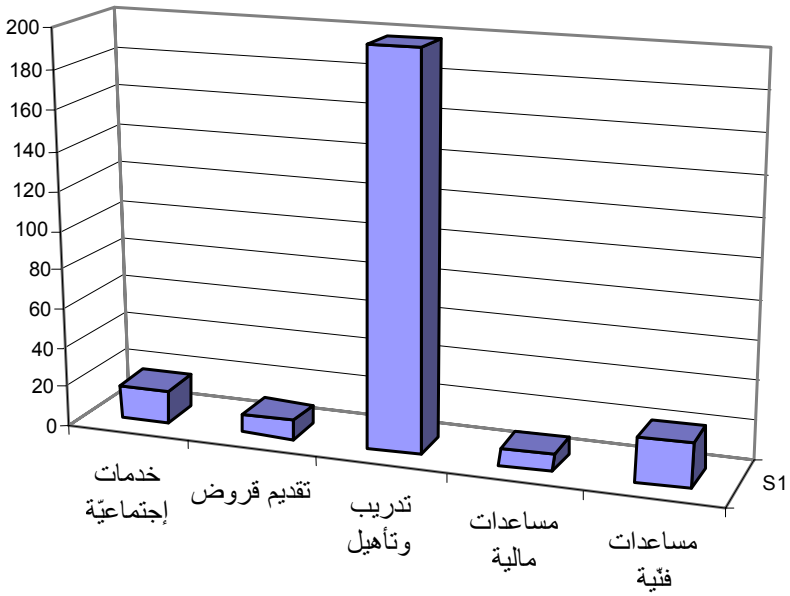

الرسم البياني رقم 6: توزيع المشاريع حسب التوزيع الجغرافي

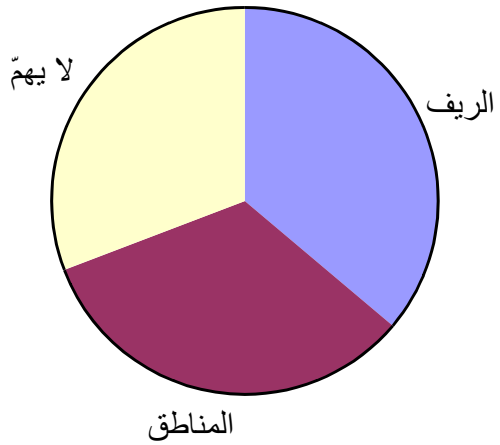

الرسم البياني رقم 7: توزيع المشاريع حسب المستوى التعليمي للفئة المستهدفة

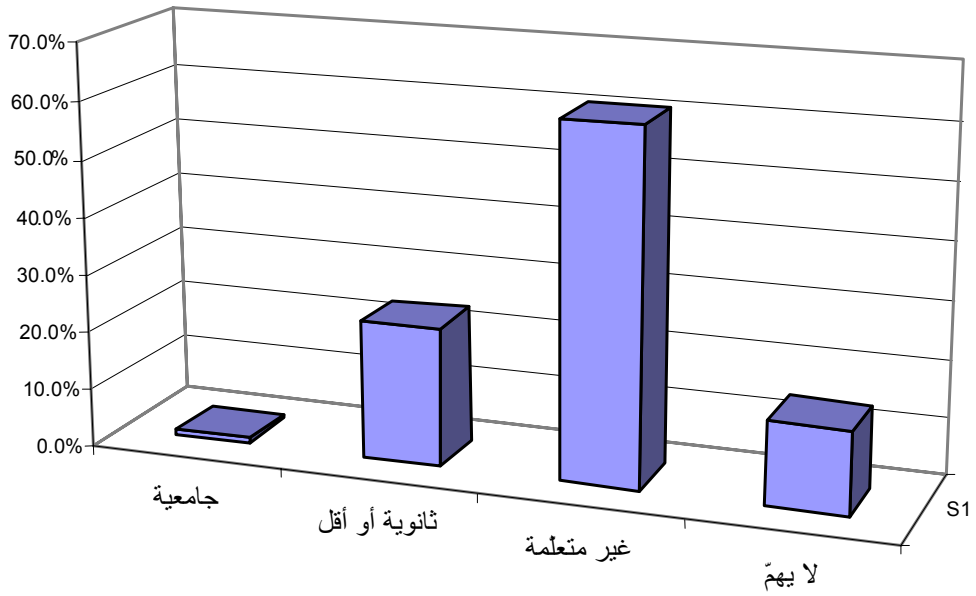

الرسم البياني رقم 8: توزيع المشاريع حسب الحالة الوظيفية للفئة المستهدفة

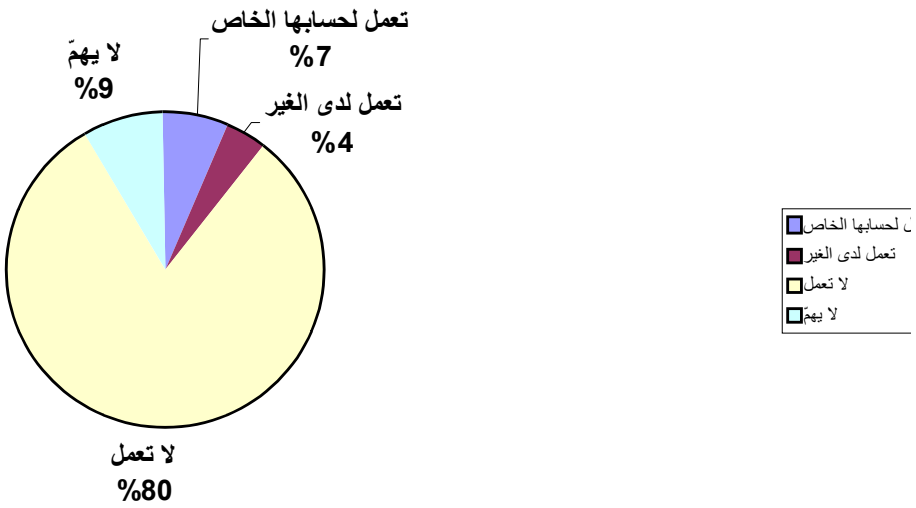

الرسم البياني رقم 9: تصنيف الفئة المستهدفة حسب الحالة الإجتماعية

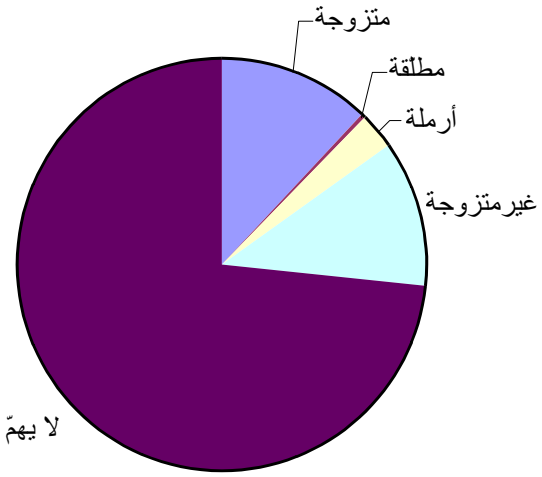

الرسم البياني رقم 10: تصنيف الفئة المستهدفة حسب الحالة الإقتصادية

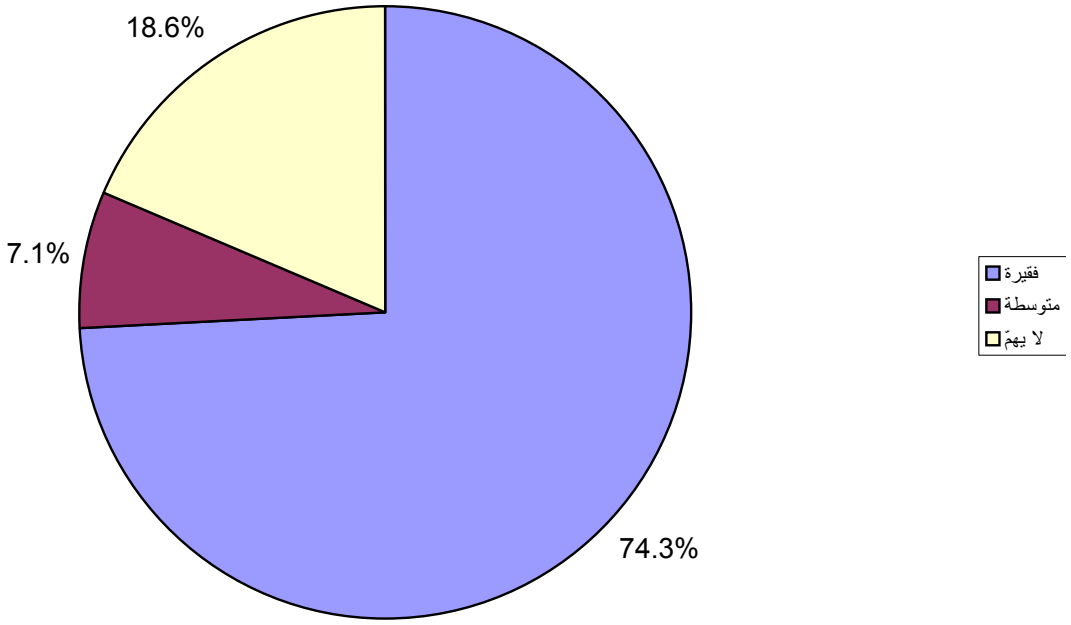

الرسم البياني رقم 11: طبيعة التمويل

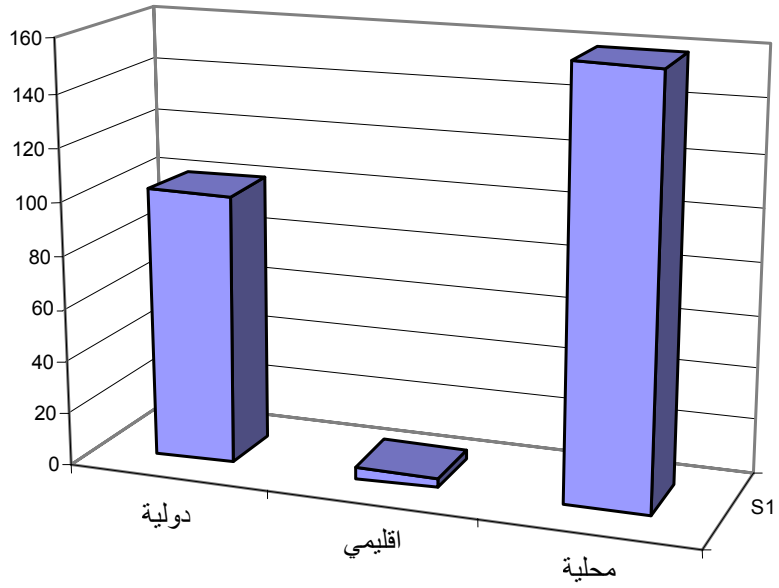

الرسم البياني رقم 12: توزيع المشاريع حسب المناطق والقطاعات

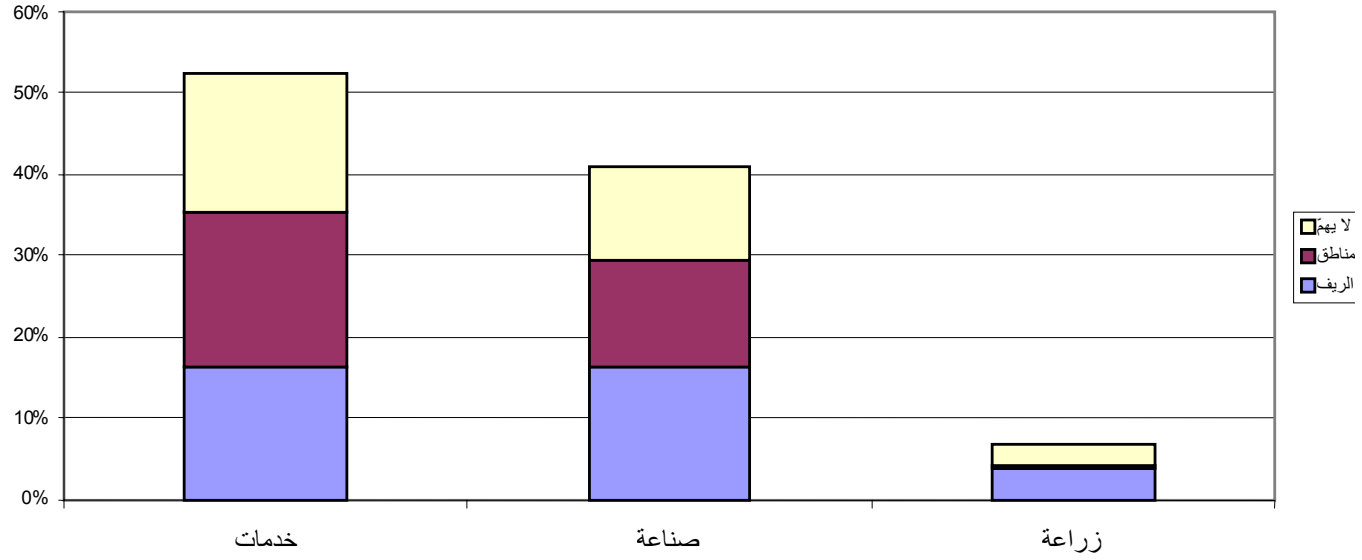

الرسم البياني رقم 13: توزيع المشاريع حسب المناطق والأنشطة

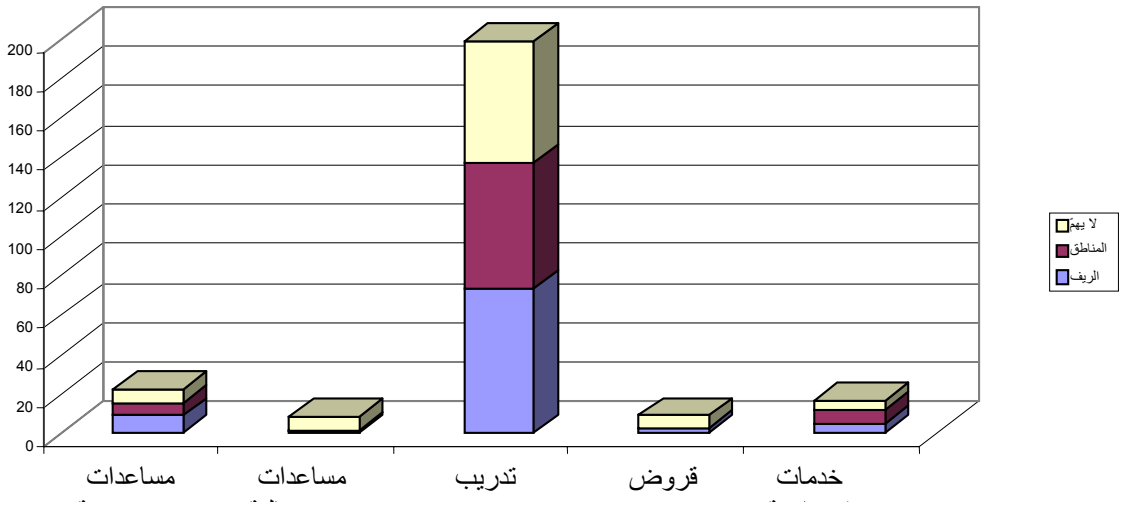

الرسم البياني رقم14: توزيع المشاريع حسب المناطق والمستوى التعليمي

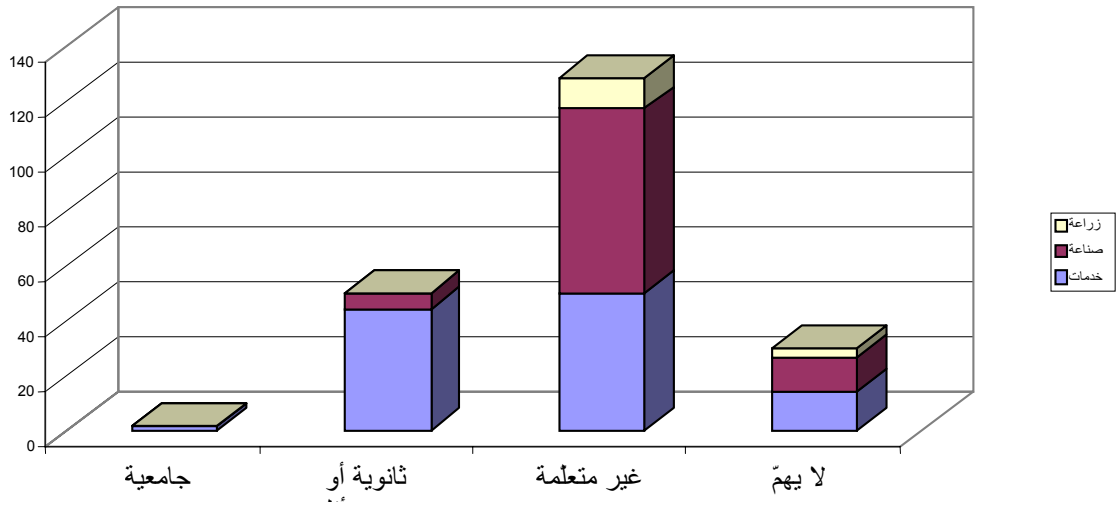

الرسم البياني رقم 15: مدة المشاريع